أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

الاقتصاد النيابية تدرس إمكانية حذف الأصفار من العملة

بحر العلوم يحذر من فقدان الزخم الاستثماري بسبب قانون النفط

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

حذر وزير النفط العراقي الاسبق إبراهيم بحر العلوم، الثلاثاء، من فقدان العراق لزخمه الاستثماري نتيجة استمرار الخلافات بين اقليم كردستان والحكومة المركزية بشأن قانون النفط والغاز.

ويدور الخلاف بين أربيل وبغداد على ٤١ عقدا نفطياً وقعتها حكومة الاقليم منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية الان وتصفها بغداد بغياب الشفافية في التوقيع.

ومنذ إقرار الدستور العراقي، مثل قانون النفط والغاز أبرز الملفات العالقة بين بغداد وأربيل، وهو لا يقل أهمية بالنسبة لصانعي القرار في الإقليم عن المادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها.

وقال بحر العلوم لوكالة كردستان للأنباء(أكانيوز)، إن "العراق يتمتع اليوم بزخم استثماري واذا اراد المحافظة على هذا الزخم يتحتم عليه التوافق وايجاد حلول سريعة للملفات العالقة بين بغداد وأربيل خصوصا بشأن قانون النفط والغاز".

واوضح أن "الشركات الاجنبية العاملة في العراق تنتظر اطارا قانونيا يحفظ حقوقها وبالتالي عدم تشريع قانون النفط والغاز أو التأخير بتشريعه سيؤثر في مستقبل تلك الاستثمارات".

واضاف بحر العلوم أن "هناك نزاعا بين وزارة النفط في الحكومة الاتحادية والاقليم على قضيتين الاولى في صلاحية الاقليم في توقيع العقود والثانية هي طبيعة العقود، ووزارة النفط تمكنت من اجتذاب الشركات الكبرى من اقليم كردستان الى جنوب ووسط العراق عبر التلويح بضمها الى القائمة السوداء، لذا من الضروري ان يكون هناك توافق بين الطرفين بشأن قانون النفط والغاز".

ويقول الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم والمحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

وتضغط الحكومة المركزية باتجاه ان تكون جميع العقود النفطية موقعة من قبلها عن طريق وزارة النفط العراقية، بينما يطالب الإقليم بصلاحيات اكبر في هذا الصدد بحيث يكون له الحق في توقيع العقود دون الرجوع إلى بغداد. وتشكل واردات النفط نحو ٩٥ ٪ من ميزانية العراق، لكن لغاية الآن لا يوجد في البلاد قانون ينظم شؤونه بعد أن فشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكدت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، الثلاثاء، أنها ستدرس حذف الأصفار من العملة العراقية، مشيرة إلى أن محافظ البنك المركزي وخبراء اقتصاديين قدموا مقترحات عدة بهذا الشأن.

وقال عضو اللجنة عزيز شريف المياحي في بيان تلقت المدى، نسخة منه، إن "لجنة الاقتصاد والاستثمار استضافت، اليوم، محافظ البنك المركزي العراقي مع عدد من الخبراء الاقتصاديين"، مبينا أن "الجانبين ناقشا مسألة حذف الأصفار من العملة العراقية".

وأضاف المياحي أن "اللجنة استمعت إلى شرح مفصل من قبل الوفد حول موضوع حذف الأصفار"، مشيرا إلى أن "اللجنة ستدرس مقترحات الوفد بهذا الشأن لغرض التوصل إلى القرار المناسب وبما يخدم مصلحة الشعب العراقي".

وأوضح عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية أن "اللجنة بحثت مع الوفد عددا من القضايا الاقتصادية كالتضخم وسبل تقليل تأثيراته على الاقتصاد العراقي".

وكان البنك المركزي العراقي أعلن، في (٢٩ أيلول ٢٠١١)، أن العام ٢٠١٣ سيشهد حذف الأصفار وتبديل العملة، مشيرا إلى أن العملة الحالية شكلت كتلة نقدية كبيرة تقدر بـ٣٠ تريليون دينار.

واعتبر مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الحسين العنبكي، في (٢٥ آب ٢٠١١)، أن رفع الأصفار عن العملة يعد اكبر عملية فساد في العراق لو تمت خلال هذه الفترة، وتندرج تحت مسمى العبث الاقتصادي، محذرا من "مافيات عملة" تستعد لتزوير تريليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة.

واتهم البنك المركزي العراقي، في (١٢ أيلول ٢٠١١)، جهات حكومية بعرقلة الإصلاح النقدي وتوعد بمقاضاتها، محملا تلك الجهات مسؤولية تعريض مصالح البلاد المالية إلى الخطر.

ويرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن العراق غير مهيأ في الوقت الحاضر لحذف الأصفار من الدينار العراقي، مشيرين إلى أن حذف الأصفار يحتاج الى استقرار امني وسياسي إضافة الى الاستقرار الاقتصادي.

وأعلن محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي، خلال اجتماع الهيئات المستقلة مع رئيس الوزراء نوري المالكي الذي عقد في (١٩ حزيران ٢٠١١)، استعداده لتهيئة كافة المستلزمات لاستبدال العملة العراقية.

يذكر أن البنك المركزي العراقي تأسس كبنك مستقل بموجب قانونه الصادر في السادس من آذار من العام ٢٠٠٤، كهيئة مستقلة وهو مسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطيات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقل.

عملات عراقية

مستشار: عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب تفعيل القطاع الخاص

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الحسين العنبكي الى ضرورة تبني برنامج واضح للإصلاح الاقتصادي، وأن يكون للقطاع الخاص دور فاعل في تحقيق النمو في جميع القطاعات.

وقال العنبكي(للوكالة الاخبارية للانباء) : إن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يبدأ من توجيه الأنفاق الحكومي في مسارات تخدم تفعيل القطاعات الاقتصادية، لافتاً الى أن مرحلة التحويل نحو اقتصاد السوق تتطلب أعطاء القطاع الخاص دوراً أكثر فاعلية ويكون الموجه لاقتصاد البلد، موضحاً: أن هكذا توجه يتطلب إيجاد جهاز مصرفي قادر على تعبئة الوفورات المالية الضخمة التي ينتظرها العراق، ولاسيما أنه مقبل على مرحلة نمو اقتصادي واسع، وكذلك متابعة المشاريع الاقتصادية على اختلافها والوقوف عند الجدوى الاقتصادية المتحققة منها.

وأضاف العنبكي: أن عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب بأن تتوجه المصارف الحكومية صوب إقراض المصارف الأهلية، لتوسيع دائرة عملها وخدماتها التي يجب ان تقدمها الى الاقتصاد المحلي.

يذكر أن أغلب خبراء الاقتصاد يطالبون بتضافر جهود القطاع الخاص والحكومة لتطوير الاقتصاد المحلي من خلال تدارس واقع العمل والتشريعات القانونية ومتطلبات الشركات العالمية .

برلمانية تطالب بدعم حكومي أكثر للصناعة المحلية

معمل ملابس جاهزة (أرشيف)

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قالت عضو مجلس النواب ناهدة الدايني إن الدعم الحكومي للصناعة المحلية هو الكفيل باستعادة مكانتها الطبيعية والمميزة. وأضافت الدايني لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن عودة الصناعة العراقية إلى مكانتها المعهودة عبر هذا الدعم ستؤدي الى توجه المستهلك الى المنتجات المحلية وتفضيلها على المنتج الأجنبي المستورد . وتابعت الدايني إن ابتعاد الجهات الحكومية عن دعم قطاع الصناعة بالشكل المطلوب والمناسب أدى الى إغراق السوق المحلية بمنتجات رديئة الغاية منها صرف نظر الحكومة والمستهلك عن دعم الصناعات المحلية والاعتماد على ما يتم استيراده بأسعار مناسبة بدلاً من صرف الأموال الطائلة لإعادة تأهيل المصانع والمعامل المتوقفة . وطالب عدد من المتخصصين بالشأن الاقتصادي الحكومة بضرورة الالتفات وبصورة جدية لدعم الصناعة والمنتج المحلي من اجل الاستغناء عن المنتجات المستوردة والتي تملأ السوق العراقية.

دعوات إلى إنشاء مركز تحكم تجاري للمستثمرين

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا عضو غرفة تجارة بغداد حسن الشيخ إلى ضرورة تفعيل واقع التحكم التجاري في العراق خلال الفترة الحالية، لأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي. وقال الشيخ لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن التحكم التجاري يمثل خطوة مهمة في الميدان الاستثماري لما يوفره من حلول سريعة للمشاكل التي ترافق واقع العمل، لافتاً الى أن الشركات العالمية التي تحضر الى البلد، تطالب بوجود مركز تحكيم تجاري فعال على ما متوفر في دول العالم التي تعتمد الاستثمار ،داعياً إلى إنشاء مركز تحكم تجاري للمستثمرين لمعرفة تفاصيل العملية الاستثمارية،مؤكداً أن التأخير الذي يرافق العمل والناتج عن مشاكل اقتصادية، يسبب تأثيرات سلبية كبيرة لرؤوس الأموال المستثمرة داخل البلد.

وأضاف الشيخ : أن غرفة تجارة بغداد لديها الخبرات المؤهلة لإدارة مركز التحكيم التجاري، بينما المركز سيعمل على إيجاد منفذ قانوني لجميع المشكلات الاقتصادية خلال فترة لا تتجاوز (٦) أشهر، حيث يتم إضفاء الشرعية لهذا المركز من قبل القضاء المحلي.

ويذكر أن مشاكل كثيرة في ميدان الاستثمارات عالقة منذ عدة سنين دون حلول تذكر ، وجمدت مبالغ مالية كبيرة بانتظار منفذ قانوني لها.

إيطاليا تخصص ١٠٠ مليون يورو للسياحة في كردستان

□ دهوك/ وكالات

خصصت الحكومة الإيطالية مبلغ ١٠٠ مليون يورو للتنمية السياحية التجارية في إقليم كردستان، وعزمها تنفيذ مشروع سياحي وثقافي في دهوك.

وقالت إدارة محافظة دهوك في بيان بحسب "السومرية نيوز" : إن القنصل الإيطالي سيمون دييسانتي أكد خلال لقائه محافظ دهوك تمر رمضان، أن الحكومة الإيطالية تخطط لتنفيذ مشروع سياحي في محافظة دهوك"، مبينة أن الحكومة الإيطالية "خصصت مبلغ ١٠٠ مليون يورو لدعم المجالات السياحية والتجارية في الإقليم".

من جانبه، دعا محافظ دهوك تمر رمضان الشركات الايطالية لـ"الاستثمار في المحافظة"، مؤكدا أن "هناك العديد من الفرص الاستثمارية فيها".

مصدر: موازنة عام ٢٠١٢ تفصح عن زيادة تخصيصات المحافظات

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أكدت عضو اللجنة المالية النائبة نجيبة نجيب أن الموازنة لعام (٢٠١٢) تضمنت زيادة بالتخصيصات المالية للمحافظات وتركزت على اعطاء الصلاحيات الواسعة لها في عملية تنفيذ المشاريع.

وقالت نجيب بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن الموازنة المالية لعام (٢٠١٢) تسلمها مجلس النواب بعد أن تم تعديلها من قبل مجلس الوزراء، حيث أكدت وجود زيادة مالية في تخصيصات المحافظات بحسب عدد سكان كل المحافظة وحجم مساحتها والمشاريع المهمة التي تحتاج اليها.

وأضافت : إن الموازنة القادمة أعطت صلاحيات كاملة للمحافظين ومجالس المحافظات على التصرف بهذه الأموال دون الرجوع الى الحكومة المركزية للمصادقة على صرف المبالغ الممنوحة لها في المشاريع، مؤكدةً انها تكون من صلاحية المحافظ.

وبينت: أن مجلس المحافظة دوره يكون رقابيا، يتابع كيفية صرف المبالغ الممنوحة للمحافظات وعملية تنفيذ المشاريع.

وأوضحت: إن هذه الموازنة تختلف عن الموازنات السابقة من حيث حجمها والصلاحيات المعطاة للمحافظات، مبينةً: ان الموازنات السابقة كانت ذات صلاحيات مشتركة ما بين المحافظات والوزارات أي لا يمكن لاي محافظة أن تقوم بمشروع ما الا بموافقة الوزارة المعنية بهذا المشروع.

وكان مجلس النواب قد صوت على الموازنة العامة للعام ٢٠١١ البالغة ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار تتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي، والاقتراض داخليا وخارجيا، فيما بلغت النفقات التشغيلية ٥٦,٤ مليار دولار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية ٢٥,٤ مليار دولار على أساس معدل ٧٦,٥ دولارا للبرميل النفط الواحد وبمعدل مليونين و٢٠٠ ألف برميل يوميا، بينها ١٠٠ ألف برميل من إقليم كردستان .

معمل انتاج مستلزمات الاعمار (أرشيف)

الانتهاء من إعداد تقرير العراق للشفافية في الصناعات الاستخراجية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

ألمح مصدر مطلع من مجلس أصحاب المصلحة في المبادرة الوطنية للشفافية في الصناعات الاستخراجية الى الانتهاء من تقرير العراق للشفافية في الصناعات الاستخراجية .

وقال المصدر بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن التقرير يخص الإفصاح عن مدفوعات الشركات النفطية المشترية للنفط العراقي والمبالغ المستلمة من قبل الحكومة العراقية وجداول كميات الإنتاج للنفط الخام العراقي المصدر وحسب المعايير الدولية.

وأشار الى ان التقرير سينشر بثلاث لغات وهي العربية والكردية والانكليزية في وقت قريب من هذا الشهر في احتفال رسمي وعلى مواقع الانترنت، موضحا ان التقرير سيكون بالشكل التفصيلي بعد استجابة ممثلي الشركات النفطية لطلب ممثلي منظمات المجتمع المدني، في اجتماع خاص بممثلي الشركات (شل ،اكسن موبايل) وممثلي الحكومة العراقية في الأمانة العامة للمبادرة.

وبين أن مجلس أصحاب المصلحة في المبادرة الوطنية للشفافية للصناعات الاستخراجية IEITI يتكون من ممثلي الشركات الحكومية المنتجة للنفط وشركة التسويق النفطي وممثلي الشركات الأجنبية النفطية والجهات الرقابية وثلاثة ممثلين عن النقابات وثلاثة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية ويرأس المجلس علي العلاق الأمين العام لمجلس الوزراء والأمانة العامة للمبادرة الوطنية علاء محي الدين.